



ذَاكِرَةُ الْأُمَّةِ فِي الْعِرَاقِ

وقائع المؤتمر الدولي الثاني

17-16 نيسان 2025م



المجلد الأول

هوية الكتاب

وقائع المؤتمر الدولي الثاني ذاكرة الألم في العراق

قرن من الجرائم والإبادة الجماعية والمجازر والانتهاكات

المشرف العام: السيد عقيل عبد الحسين الياسري - الدكتور عباس عطية القرشي

تحرير: أ.د. قيس ناصر راهي - د. ثائر غالب الخيكاني

المؤلف: مجموعة مؤلفين

الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف / العتبة العباسية المقدسة

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

سنة الطبع: 2026م

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية: 2026 / 124

الترقيم الدولي: 4-02-262-9922-978

التدقيق اللغوي: أ.د. مصعب مكي زبيبة

الإخراج الفني: كاظم سعيد الفتلاوي

حجم الكتاب: 270×190

عدد الصفحات: 419

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا

الكتاب من دون إذن خطي مسبق من المركز

تنبيه: إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

المحتويات

٧	كلمة العتبة العباسية المقدسة
٩	كلمة المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف
١٥	كلمة جامعة بغداد
١٧	كلمة مؤسسة الشهداء
٢١	كلمة مؤسسة السجناء السياسيين
٢٣	كلمة الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة
٢٧	بحث افتتاح المؤتمر
	توثيقُ الجرائمِ الجماعية التي ارتكبتها تنظيمُ داعش ضدَّ التراث الثقافي لجماعاتٍ محددةٍ في العراق
٢٩	تقييمٌ نقديٌّ لعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (اليونيتاد)
٤٩	المحور الأول : توثيق ذاكرة الأُم
٥١	توثيق الأُم وبناء الذاكرة: قراءة في الجراح الزمانية والمكانية لجرائم نظام البعث في العراق
٨٣	حقوق الإنسان في حقبة نظام البعث: دراسة في توثيق أهم الجرائم والانتهاكات
١٠٥	المحور الثاني: العدالة الانتقالية
١٠٧	ضوء على العدالة الانتقالية في العراق
١٤٥	تحديات المساءلة الجنائية في محو ذاكرة الأُم
	دور قوانين العدالة الانتقالية في ترسيخ الاعتدال والحد من التطرف الإرهابي قانون مؤسستي
١٦٧	الشهداء والسجناء السياسيين أنموذجا
٢٠٥	المحور الثالث : ذاكرة الأُم ما قبل حقبة نظام البعث
٢٠٧	العنف والقمع السياسي خلال مدة حكم الملك فيصل الأول في العراق ١٩٢١ - ١٩٣٣ م

- ذكرة الألم في حقبة العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٣): جرائم التطرف ضد المكونات
الاجتماعية العراقية - التركمان أنموذجاً ٢٣٣
- أثر الانقلابات في ظاهرة العنف السياسي: موقف انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ م من الحزب
الشيوعي العراقي أنموذجاً ٢٦٢
- المحور الرابع: الإبادة الجماعية ٢٩٣
- الإبادة الجماعية في العراق مقارنة تاريخية ٢٩٥
- الإبادة الجماعية في العراق: الكورد كحالة دراسية ٣١٩
- جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها نظام البعث ضد الكورد في العراق ٣٥٣
- المسؤولية الدولية عن جرائم الإبادة الجماعية في العراق: دراسة في ضوء القانون الدولي العام ٣٨١
- جرائم الإبادة الجماعية في العراق بعد عام ٢٠١٤: مجزرتا سبايكر وسنجار أنموذجاً ٤٠١

**ذاكرة الألم في حقبة العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٣): جرائم التطرف ضد
المكونات الاجتماعية العراقية - التركمان أنموذجاً**

أ.م.د. حسين نورالدين عزت

الجامعة التقنية الشالية / الكلية التقنية الهندسية / كركوك

أ.د. فوزي مردان عمر

الجامعة التقنية الشالية / الكلية التقنية الهندسية / كركوك

م. د. شاهين محمد فخرالدين

الجامعة التقنية الشالية / الكلية التقنية الهندسية / كركوك

المستخلص

خلال حقبة الجمهورية الأولى في العراق (1958-1963)، أثرت التحولات السياسية والاجتماعية بشكل كبير على مختلف المكونات المجتمعية، ولاسيما التركمان الذين واجهوا التهميش والعنف. يستكشف هذا البحث ذاكرة الألم من خلال تحليل الجرائم المرتكبة ضد التركمان، وأسبابها، وتداعياتها. ويفترض أن العنف السياسي خلال هذه المدة أثر بعمق على النسيج الاجتماعي العراقي؛ مما شكل الذاكرة الجمعية للتركمان وأثر على مواقفهم السياسية. يعتمد البحث على المنهج التاريخي والتحليلي الوصفي، إلى جانب تحليل الوثائق والمقابلات، لدراسة التأثيرات النفسية والاجتماعية لهذه الأحداث. تؤكد النتائج أهمية تعزيز الوعي التاريخي، وإطلاق مبادرات المصالحة الوطنية، وإجراء تحقيقات مستقلة، وتعويض الضحايا لضمان العدالة والتعافي.

الكلمات المفتاحية: الجرائم ضد المكونات الاجتماعية، مجزرة كركوك، التطرف السياسي، العنف السياسي، التهميش الاجتماعي، التركمان في العراق.

Abstract

During Iraq's First Republican Era (1958-1963), political and social transformations significantly affected various communities, particularly the Turkmen, who faced marginalization and violence. This study explores the memory of pain by analyzing crimes committed against the Turkmen, their causes, and their repercussions. It hypothesizes that political violence during this period deeply impacted Iraq's social fabric, shaping the Turkmen's collective memory and influencing their political stance. Using historical and descriptive-analytical methods, along with document analysis, and interviews, the study examines the psychological and social effects of these events. Findings emphasize the need for historical awareness, national reconciliation initiatives, independent investigations, and victim compensation to ensure justice and healing.

Key Words: Crimes Against Social Components, Kirkuk, Massacre ,Political Extremism, Political Violence , Social Marginalization ,Turkmen in Iraq.

المقدمة

شهد العراق تحولات سياسية واجتماعية كبرى بعد سقوط النظام الملكي عام 1958 وإعلان الجمهورية، إذ حملت هذه المرحلة وعودًا بالتغيير والإصلاح، لكنها سرعان ما تحولت إلى ساحة للصراعات الأيديولوجية والسياسية التي أثرت بشكل مباشر على استقرار المجتمع العراقي ومكوناته المختلفة. وكان التركمان من بين الفئات التي عانت من تداعيات هذه الحقبة، إذ تعرضوا لانتهاكات سياسية واجتماعية جسيمة، تراوحت بين الإقصاء والتهميش، وصولًا إلى أعمال القمع والعنف المنهجي.

إن دراسة هذه الحقبة تمثل ضرورة أكاديمية لفهم طبيعة التغيرات السياسية ومدى تأثيرها على المكونات العراقية، ولاسيما التركمان، الذين لم يتم تسليط الضوء الكافي على معاناتهم خلال تلك المدة. فمن خلال تحليل الوثائق التاريخية والخطابات السياسية، يمكن الكشف عن مدى تعمق هذه الانتهاكات، ودوافعها، وانعكاساتها بعيدة المدى على الهوية التركمانية في العراق. (الوردي، 1965)

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لاستعراض الوقائع والأحداث، إلى جانب المنهج الوصفي لفهم تأثيراتها، وتستخدم أدوات تحليل المضمون والإحصاءات الوصفية لتحديد أنماط الانتهاكات جغرافيًا وزمنيًا. والهدف من ذلك ليس فقط تسليط الضوء على حقائق الماضي، بل أيضًا تقديم رؤية للمصالحة الوطنية، وتعزيز ثقافة العدالة الانتقالية التي تضمن عدم تكرار تلك الانتهاكات مستقبلاً.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

١- مشكلة الدراسة :

تتمثل المشكلة في دراسة مدى تأثير التركمان بسياسات العهد الجمهوري الأول، وتحليل طبيعة الجرائم التي ارتكبت ضدهم، ودوافعها السياسية والأيدولوجية، فضلاً عن انعكاساتها على هويتهم وثقافتهم. لذا فان مشكلة الدراسة تمثلت بالتساؤل التالي:

كيف أسهمت الأحداث السياسية والاجتماعية في المدة 1958 1963 - في تشكيل ذاكرة الألم لدى القومية التركمانية، وما أثر هذه الذاكرة على هويتهم القومية والممارسات السياسية اللاحقة؟

2- أهداف الدراسة :

1. تحليل طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام 1958 وتأثيرها على التركمان.

2. توثيق وتحليل الجرائم والانتهاكات التي تعرض لها التركمان في تلك الحقبة.

3. استكشاف الأسباب والدوافع الكامنة وراء تلك الانتهاكات.

4. دراسة التأثيرات طويلة الأمد لهذه الأحداث على التركمان.

5. تقديم توصيات لتعزيز التعايش السلمي وحماية حقوق المكونات الاجتماعية في العراق.

3- أهمية الدراسة :

- أكاديمياً: تسهم الدراسة في توثيق فصل مهم من تاريخ العراق الحديث.
- سياسياً: تساعد في فهم آليات القمع السياسي وتأثيراته على المكونات الاجتماعية.
- حقوقياً: تسهم في تعزيز جهود العدالة الانتقالية من خلال تسليط الضوء على الانتهاكات الماضية.

4- فرضيات الدراسة :

- هناك علاقة بين التحولات السياسية بعد 1958 وتصاعد التطرف السياسي الذي أدى إلى استهداف التركمان.
- الانتهاكات التي تعرض لها التركمان لم تكن أحداثاً فردية، بل جزءاً من سياسات قمعية ممنهجة.
- استمرار التأثيرات الاجتماعية والثقافية لهذه الجرائم حتى الوقت الحاضر.

5- حدود الدراسة :

- الحدود المكانية: كركوك
- الحدود الزمنية: 1958-1963

6- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

- تحليل المضمون لدراسة الوثائق التاريخية والخطابات السياسية.
- الإحصاءات الوصفية لتحديد مدى الانتهاكات جغرافياً وزمناً.
- تحليل الاتجاهات التاريخية لفهم تطور الأحداث وتأثيرها عبر الزمن.

7- الأسلوب المنهجي المستخدم :

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لفحص الوثائق والأرشيفات، والمنهج الوصفي التحليلي لاستعراض التأثيرات، والمنهج المقارن لمقارنة أوضاع التركمان بمكونات أخرى خلال المدة نفسها.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

أولاً: السياق التاريخي والسياسي للعهد الجمهوري

- انقلاب 14 تموز 1958 وإعلان الجمهورية.

قبل الدخول إلى أحداث 14 تموز 1958 لا بد من إعطاء نبذة ولو كانت مختصرة عن التركمان، إذ تورد دائرة المعارف الاسلامية أن التركمان شعب ناطق بالتركية يقطن آسيا الوسطى ويرجع تأريخ المرحلة الأولى لاستيطان التركمان في العراق إلى سنة 54 هجرية، إذ استوطنوا البصرة لأول مرة ثم توالى توافدهم إلى العراق، إذ فضلوا الاستيطان في المناطق الشمالية منه، وأسسوا فيها دويلات وإمارات عديدة. (المهمزي، 2003:21). ويقول عبد الرزاق الحسيني حول ذلك: إن لفظة الترك والتركمان تطلق على الذين يقطنون الأراضي التي تفصل المنطق الكردية عن المنطقة العربية في العراق، ويتشرون على خط ممتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، ومن تلعفر إلى الموصل إلى أربيل والتون كوبري وطوز خورماتو في لواء (محافظة كركوك) وقزلباط ومندي في لواء محافظة ديالى). (الحسيني، 1956).

سعت ثورة الرابع عشر من تموز 1958 إلى نهوض المجتمع العراقي من خلال تحسين الاقتصاد، وتوفير فرص العمل وسن قوانين الضمان الاجتماعي، وورد في قانون العمل العراقي رقم (27) لسنة 1963 (جمهورية العراق، 1963)، وتشكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، وتشريع قانون الإصلاح الزراعي الذي أحدث ففزة نوعية في المجتمع العراقي؛ لأنه خطوة تقدمية كان يسعى إليها الفلاحون منذ مدة طويلة ليتمكنوا من امتلاك أرض خاصة تعود عليهم بالنفع والفائدة

مع تغيير نظام الحكم الملكي في العراق عام 1958 م، ومجيء نظام (عبد الكريم قاسم)، حصل انعطاف كبير في تأريخ العراق، وبشكل لاحق في تاريخ كركوك، فقد حاول النظام الجديد كسب ثقة الشارع العراقي بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية، تمثلت بإصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958 م، لانتشال طبقة الفلاحين المسحوقة، ورفع مستواهم الاقتصادي، وضرب طبقة الإقطاع المتحالفة مع النظام الملكي، ثم قانون رقم (80) للعلاقات مع الشركات النفطية الاحتكارية، وقانون الجمعيات. وسعى النظام الجديد إلى تبني مجموعة من السياسات الاجتماعية

التي ترفع من الواقع المعيشي والخدمي للسكان، كتوفير مساكن شعبية لحل أزمة السكن الخائقة التي عاشها العراق آنذاك، وسن قانون الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص، وتشريع قانون مجانية التعليم، الذي أتاح الفرصة لأبناء الطبقات الفقيرة من دخول المدارس والجامعات والكليات العسكرية بلا قيود اجتماعية أو اقتصادية، إضافة إلى تشريع قوانين تحرير المرأة العراقية ومساواتها مع الرجل في كثير من الحقوق، وأهمها في هذا المجال قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 م، والذي يعد من أهم القوانين المدنية في المنطقة العربية، التي صاغت العلاقات الأسرية بطريقة مدنية تكفل حقوق الرجل والمرأة بشكل متساوٍ. (الأعظمي، 1989: 98) و (المحمدوي، 2005: 140)

• تأثير التحولات السياسية على المكونات الاجتماعية

- مجزرة التركمان في كركوك - 14 تموز 1959

يقول الكاتب (Scott) في كتابه (Among the others) إنه في 14 تموز 1959، تحولت احتفالات ذكرى ثورة 1958 في كركوك إلى مجزرة دامية استهدفت المجتمع التركماني، إذ اندلعت أعمال عنف منظمة شملت القتل والتعذيب والتمثيل بالجثث ونهب الممتلكات، وسط غياب التدخل الرسمي. جاءت هذه الأحداث نتيجة توترات سياسية حادة وتحولات في موازين القوى داخل العراق؛ مما أدى إلى تصاعد العنف بين المكونات المجتمعية. ولم يُحاسب الجناة ولم يتم تعويض الضحايا؛ مما عمق الجرح في الذاكرة الجماعية للتركمان، وظلت المجزرة شاهداً على هشاشة الوضع السياسي وخطورة غياب سياسات تحمي التنوع المجتمعي وحقوق المكونات المختلفة (Scott, 2004).

إذ إن التركمان الذين شاركوا في احتفالات الذكرى الأولى للانقلاب في 14 تموز 1959 أرادوا التخلص من عزلتهم السياسية وإعلان رغبتهم في التفاعل مع السياسة التي تحدد مصير العراق. في ذلك اليوم، بدأت مجزرة كركوك التي استمرت ثلاثة أيام، إذ تم قتل العديد من التركمان ونهب ممتلكاتهم. Habib, 1999: 20، بعد المجزرة، هاجر العديد منهم إلى بغداد بسبب عدم الاستقرار، وأصبحوا مركز اهتمام بين العرب والمثقفين. تأسست جمعية الأخوة التركمانية، وزادت الوحدة والتعاون بين التركمان بعد الحادثة (Demirci, 1986: 83). في 28 تموز، أدان عبد الكريم قاسم المجزرة واعتقل العديد من المسؤولين عنها. (Saatçi, 2003: 227).

نظرة عامة لمجزرة كركوك عام 1959

أدت السياسات الموالية لبريطانيا التي انتهجتها الحكومة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى إلى حدوث اضطرابات داخل الجيش. وقد أسهم صعود القومية العربية في تلك المدة في دفع ضباط الجيش العراقي لاتخاذ موقف معارض للحكومة. وفي 14 تموز 1958، نُفذ انقلاب عسكري بتعاون بين القوميين والجماعات اليسارية، بقيادة عبد الكريم قاسم، وتمت الإطاحة بالنظام الملكي وإعلان الجمهورية (44-Kayili, 2008,43)

مثلهم مثل بقية العراقيين، كان يحدو الأمل التركمان العراقيون بأن يعيشوا في ظل مساواة وأن تكون الديمقراطية فرصة جيدة لهم، لكن سرعان ما أصيبوا بخيبة أمل فبعد أن تم تعيين شيوعي تلقى تعليمه في موسكو كرئيس لبلدية كركوك، وهو ما كان مرفوضاً تماماً من قبل التركمان العراقيين لكون كركوك مدينة تركمانية.

عقب هذه الأحداث، بدأت عملية تصفية سريعة في كادر البلدية، وتم إقصاء الموظفين غير الممتنين للتيارات الشيوعية، وتم استبدالهم بعناصر شيوعية (98-Al-Hirmizi, 2005:96).

وبمناسبة الذكرى الأولى لإعلان الجمهورية، شارك التركمان العراقيون في الاحتفالات كسائر فئات الشعب، لكن الجنود الأكراد والشيوعيين فتحوا النار باستخدام الأسلحة الأوتوماتيكية ضد التركمان، وبدأت مجزرة استمرت ثلاثة أيام (Turker, 2019:18). وقد أعلن الجيش العراقي حظرًا للتعجول في كركوك، لكن سرعان ما تبين أن هذا الحظر كان يستهدف التركمان فقط.

وخلال هذه المدة، تم اقتياد عدد من أبرز المفكرين والإداريين التركمان مثل العقيد المتقاعد عطا خيرالله، وجاهد فخر الدين، وقاسم النفطجي من منازلهم وتم إعدامهم. وتعرض عدد من التركمان للإهانة والتعذيب، وتم ربط بعضهم بسيارات وسحلهم حتى الموت (246-Saatci, 2017:244)، وتم تعليق جثثهم على أعمدة الكهرباء لتخويف التركمان، ونُهب متاجرهم ومراكزهم التجارية.

أثرت هذه الوحشية بشكل عميق على المجتمع التركماني؛ مما دفعهم إلى النضال من أجل تثبيت وجودهم في كركوك. ونتيجة لذلك، غيّرُوا سياساتهم وأنشأوا مؤسسات ثقافية ومراكز للمشاركة بدور فاعل في الحياة العراقية (142:2006-Ertugrul, 144).

-السياسات الحكومية تجاه التركمان.

السياسات الحكومية تجاه التركمان في العراق منذ عام 1920 شهدت تغييرات كبيرة تبعاً للظروف السياسية والتاريخية في مختلف الحقب.

أ-مدة الانتداب البريطاني (1920) خلال هذه المدة، كان التركمان في العراق يشكلون جزءاً من التعددية العرقية في العراق تحت السيطرة البريطانية. كانت الحكومة البريطانية تتبنى سياسة فرق تسود، إذ كانت تحاول تقسيم المجتمع العراقي على أساس عرقي وطائفي لتسهيل حكمها. وكانت هناك محاولات للحد من تأثير التركمان في الحياة السياسية والعسكرية، وكان يفضل العرب في العديد من المناصب الحكومية. وتأسست أول حكومة مؤقتة في 25 تشرين الأول 1920 برئاسة عبد الرحمن الكيلاني. وتم تعيين عزت باشا الكركوكلي، وهو من التركمان، وزيراً للتعليم الوطني والصحة. وفي 29 كانون الثاني 1921، تم تعيين الكركوكلي وزيراً للاشغال العامة في الحكومة الثانية، لكنه استقال في نيسان 1922، ولم يتم تعيين أي تركماني في أي وزارة بعد هذا التاريخ (43, 2003, Hürmüzlü).

ب-العهد الملكي (1921-1958): خلال مدة العهد الملكي، كانت السياسات الحكومية تميل إلى تفضيل العرب على حساب الأقليات العرقية، بما في ذلك التركمان. كان التركمان يعانون من التهميش السياسي والاجتماعي. ومع ذلك، حاول بعض القيادات التركمانية إقامة علاقات جيدة مع الحكومة المركزية والمشاركة في الحياة السياسية، لكنهم غالباً ما كانوا مستبعدين من المناصب المهمة في الدولة. (الصمانجي، 93:1999)

ت-الانقلاب الجمهوري 1958: بعد الانقلاب الذي قاده عبد الكريم قاسم في عام 1958، تم تأسيس الجمهورية العراقية، إذ شهد التركمان بعض الحقب التي كانت أكثر قسوة عليهم، خاصة مع التصاعد في حركة القومية الكردية وظهور التوترات بين الأكراد والعرب. في هذا السياق، كان التركمان غالباً ما يجدون أنفسهم في موقف صعب بين القوى السياسية المتنافسة.

٢٤٢..... وقائع مؤتمر ذاكرة الألم في العراق

ث-مدة حكم البعث (1968-2003): في عهد حزب البعث، تزايد التوتر بين التركمان والحكومة المركزية، إذ كانت هناك محاولات من قبل الحكومة لتهميش دور التركمان في الحياة السياسية والاقتصادية. وتم استخدام سياسة التعريب في المناطق ذات الأغلبية التركمانية، مثل كركوك، بهدف تغيير التركيبة السكانية لصالح العرب. وتم تشجيع الاستيطان العربي في المناطق التركمانية وتهجير الكثير من التركمان. (الهرمزي، 21، 2020). ووردت في تقارير دولية

- تقارير دولية ومحلية عن الانتهاكات تبين التغيير الديمغرافي والتهميش والتغيير القومي

إلى: الفرع الخاص

الموضوع: الترحيل العام / 1999 - خطة إكمال المشروع الخمسيني

نود إبلاغكم بأن المشروع (50)، الذي تمت الموافقة عليه من قبل وزارة الداخلية - دائرة الأمن، بشأن ترحيل المواطنين غير العرب من مدينة كركوك، سيتم تنفيذه خلال خمس سنوات وعلى (35) مرحلة.

ستبدأ هذه الخطة اعتباراً من 1/1/1995 وتنتهي في 31/12/1999.

يرجى الاطلاع على البيانات المرفقة الخاصة بعمليات الترحيل لعام 1999 للاطلاع والمعرفة اللواء نافع سلمان مطلق.



بسم الله الرحمن الرحيم

محافظة النجف
مديرية الشؤون الداخلية
الخدمات المسكنية
العدد: ٥٦٦
تاريخ: ٢٠٠١/١٢/٢٧

سري وخصني

الى تنظييمات محافظة النجف

م/ معلومات

لا زالت التجارة والأموال الاقتصادية بعيد الأضرار والركمان في مدينة كركوك

يرجى الانقش بالاطلاع وترشاي نهلية العناصر العربية اصلا لفرص لرشحهم الى دولة التجارة وزيادة نسبة العربية فيها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ والتي ستجري الانقشهم خلال الشهر القادم والتعليق المرشحة العربية في الانقشات بغية ضمان فوزهم واعلاقت مع التقدير

الفريق الركن
قيس عبدالرزاق محمد جواد
محافظة النجف
٢٠٠١/١٢/٢٧

مديرية كركوك

العدد: ٩٤١
تاريخ: ٢٠٠١/١٢/٢٧

م/ معلومات

لا زالت التجارة والأموال الاقتصادية بعيد الأضرار والركمان في مدينة كركوك

يرجى الانقش بالاطلاع وترشاي نهلية العناصر العربية اصلا لفرص لرشحهم الى دولة التجارة وزيادة نسبة العربية فيها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ والتي ستجري الانقشهم خلال الشهر القادم والتعليق المرشحة العربية في الانقشات بغية ضمان فوزهم واعلاقت مع التقدير

الفريق الركن
قيس عبدالرزاق محمد جواد
محافظة النجف
٢٠٠١/١٢/٢٧

د- ما بعد 2003: بعد سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، بدأت سياسات الحكومة تجاه التركمان تشهد تحسناً نسبياً. وبدأ التركمان في الحصول على حقوق سياسية أكبر، وتم تمثيلهم في البرلمان العراقي وحكومة إقليم كردستان. لكنهم ما زالوا يواجهون تحديات كبيرة، خصوصاً في كركوك والمناطق المتنازع عليها، إذ يتعرضون لمشاكل تتعلق بالهوية والحقوق السياسية.

بشكل عام، كانت السياسات الحكومية تجاه التركمان تتسم بالتهميش والتمييز في العديد من الحقب التاريخية، ولكن مع مرور الوقت، بدأ التركمان في الحصول على حقوق سياسية أكبر، على الرغم من التحديات المستمرة.

ثانياً: جذور التطرف وأشكاله ضد التركمان

- التغيرات الأيديولوجية والصراعات السياسية وتأثيرها على التركمان.

دستور 1958: صدر دستور العراق المؤقت عام 1958 بعد ثورة 14 تموز، لكنه لم يكن كافيًا لتنظيم الحياة السياسية، رغم ترسيخه مبدأ التساوي في تولي الوظائف العامة (المادة 9) واحترام حرية الأديان (المادة 12). (الحسيني، 2016:2)، وقد تم تعيين المحامي مصطفى علي (تركمان) وزيراً للعدل، وتم إعفاؤه بعد ستة أشهر فقط من توليه المسؤولية (معمار أوغلو، 2019، 239)، وأصدر النظام الجمهوري الذي ألغى فيه للمرة الأولى سواسية المواطنين؛ إذ نصت المادة الثالثة على ما يأتي: يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية». والملاحظ أن هذه المادة تشير إلى «حقوقهم القومية» أي الحقوق القومية للعرب والأكراد وليس كما يتبادر إلى الذهن من أنه يشير إلى حماية حقوق الأكراد كأقلية، وبذلك كرس للمرة الأولى من أنه يعترف بالعرب والأكراد فقط (كشركاء) في الوطن ملغية مبدأ تساوي الحقوق وعدم جواز التفريق بين المواطنين بسبب القومية أو الدين أو اللغة. وبالرغم من ذلك فقد نسخ الدستور المؤقت المادة التاسعة من القانون الأساسي الملغى التي نصت على:

«المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك

بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة». (الهرمزي، 2003: 29)

٢٤٤..... وقائع مؤتمر ذاكرة الألم في العراق

دستور 1963 صدر الدستور العراقي المؤقت لعام 1964 بعد سقوط حكومة البعث الأولى، وكان يحتوي على (102) مادة تحدد واجبات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. على الرغم من تشابه نصوصه مع دستور 1963، إلا أنه أضاف حقوقاً وحريات مثل المساواة، والحرية الشخصية، والفكرية، والحقوق الاجتماعية والسياسية. ومع ذلك، أظهر الدستور تراجعاً في بعض المجالات. (كاظم، 1983:75).

دستور 1968: صدر الدستور العراقي في 21 ايلول 1968 بعد انقلاب 17 تموز، وتم إلغاؤه في 1969. لم يشر الدستور إلى حقوق الأقليات الدينية والعرقية؛ مما يدل على تهميش هذه المكونات. ونصت المادة (21) على مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون، ومنعت التمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين. وتضمن الدستور ضمانات للحقوق الشخصية، مثل تحريم التعذيب وحماية كرامة الإنسان، وتأكيد عدم القبض أو توقيف الأفراد إلا وفقاً للقانون. (المفرجي وآخرون، 1989، 415).

دستور 1970: صدر الدستور المؤقت لعام 1970 بعد تعديلات عدة على الدستور المؤقت لعام 1968، وكان الهدف من هذا الدستور هو تحقيق الدولة العربية الواحدة وإقامة النظام الاشتراكي. على الرغم من ذلك، يعتبر هذا الدستور غير نافذ بسبب الأوضاع السياسية والاحتلال. تم إصداره بموجب قرار من مجلس قيادة الثورة في 16 تموز 1970، وكان يضم أعضاء من الحكومة وأساتذة قانون من جامعة بغداد. (رسول، 2013: 61)

مشروع الدستور الدائم لعام 1990: كان أكثر قسوة في مصادرة حقوق الأقليات، إذ حظر تأسيس الأحزاب والجمعيات التي تعتمد على الدين، أو الطائفية، أو العنصرية. ومنع أي مجموعة دينية أو سياسية من تشكيل برنامج يهدف للدفاع عن حقوق الأقليات. بالإضافة إلى ذلك، حظر العمل الحزبي في القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي على غير حزب البعث. (أحمد، 2021: 103)

قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية لعام 2004: يمثل نقطة تحول في الدساتير العراقية السابقة، إذ شكل الأساس لدستور العراق الدائم لعام 2005. وقد تضمن حقوقاً سياسية للأقليات الدينية؛ مما أثر على الدستور الجديد في حقوق الأفراد وحرياتهم. بعد سقوط نظام البعث، قام مجلس الحكم الانتقالي بتشكيل لجنة دستورية لصياغة دستور دائم، وكان هناك تطور في نصوص الحقوق

السياسية للأقليات الدينية بعد عام 2003. وعلى الرغم من ذلك، فإن الواقع السياسي الحالي يهدد أهم حقوقهم، وهو حق الحياة. (أحمد، 2021: 104).

ضمن الدستور العراقي لعام 2005 حقوق الأقليات من خلال توفير المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو القومية. يعزز قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 التوزيع العادل للمقاعد ويمنع الحملات الانتخابية التي تثير النزعات القومية أو الطائفية. ويضمن الدستور الحقوق السياسية والإدارية والثقافية للأقليات مثل التركمان والكردان والآشوريين. إن العراق صادق على معاهدات دولية لحقوق الإنسان، ولكن التحديات السياسية والأمنية لا تزال تهدد حقوق الأقليات. (سلوم، 2012: 13).

ضمن الحماية الدولية للحقوق السياسية للأقليات هناك حقوق أساسية عدة، بما في ذلك:

1. حرية المعتقد والتفكير.
2. حرية الرأي والتعبير دون تدخل.
3. الحق في الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات.
4. الحق في المشاركة في إدارة شؤون البلاد.
5. الحق في تقلد الوظائف العامة بالتساوي.
6. حق اللجوء.

وتشمل الحقوق المدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد تلا ذلك إصدار العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والثقافية والسياسية وفقاً للقرار العام للأمم المتحدة. (الأمم المتحدة، 1966).

مما تقدم نرى أن التركمان عانوا من التهميش خلال الحكومات المتعاقبة في العراق وفي مختلف المجالات:

أولاً: التغيير الديموغرافي فقد اتخذت الحكومة العراقية ومنذ أواسط الثلاثيات خطوات تهدف إلى تعريب المناطق التركمانية وتغيير الوضع الديموغرافي فيها إذ شملت عمليات التعريب.



بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق

١٦٥٧٤
١٦٥٧٤
١٦٥٧٤

العدد / ١٩٤٧٧ / ٧ / ٧
التاريخ / ١٠ / ١٩٩٩

وزارة الداخلية
محافظة التأميم
المكتب الخاص

وزارة الداخلية
محافظة التأميم
المكتب الخاص
العدد /
التاريخ / ١١٩ / /

الس : غرفة تجارة التأميم
م : امسرخان / ٨٢٠٤١

كتابتكم المرقم ٧٢٢٥ في ١٩/٩/١٩٩٩ حول
استغناء المواطن السيد محمد حميد نسي
مضوية الخرفسة * وبعد تدقيق اضمارته
من قبل النيابة القانونية في
المحافظة تبين بأن العمارة التي تملكها
القومية وحيد احمدنا / ١٩٧٧ والشريط الاحصائي
لعام / ١١٨٧ وان تصحيح القومية من اجل اغراض
معينة لا يفسر بذلك حسب التعليمات المركزية
الاخيرة * ولا توافق على امسرخان بمسألة منسوخ
نسي دائرتكم * ولا يسمح له بمزاولة مهنة
التجارة الداخلية والخارجية *

السواة السركس
سوفيل امسرخان خنيد
محافظة التأميم

مسيرة الس

- مكتب الرقابة الامنية في المحافظة - لتابعة الموضوع
- السقم السركس في المحافظة - للحفاظ
- شعبة الامن الاقتصادي في المحافظة - لتابعة
- شعبة الامن السركس - ٢٩٩ / ك - للحفاظ



جمهورية العراق
وزارة الداخلية
محافظة التميمم
الشؤون الداخلية
العدد /
التاريخ / / ١٩٩٩

نسخة المرفق
١٥٥

وزارة الداخلية
محافظة التميمم
الشؤون الداخلية

العدد / ١٤١ / ١٩٩٩
التاريخ / ١٥ / ١٩٩٩

الس - الجهاز المركزي للإحصاء / التميمم
الموضوع / تصحيح القومية

مسوى :

تحيل اليكم طلب المواطنين من (فخر الدين خورشيد يوسف) من
مكتبة مركز قضاء كركوك . لتصحيح قوميته
التركيمانية الى العربية
وتحق الضوابط والتوجيهات المركزية
وتأشير ذلك في مجلاتكم ومجلات الاحوال
المدنية والجنسية و مجلات الجرد السكانية
للمحافظة واعلامنا .

سائق سلمان مطك
م / الشؤون الداخلية

المرفقات : اصل طلب الضابط من .

نسخة الى /
.....

- المراسلات المسرية / المحافظة - للتأشير .
- السكيب السكاني / المحافظة - للتأشير .
- مديرية الجنسية والاحوال المدنية / التميمم - للتأشير .
- القلم المسري / المحافظة - للعلم والاطلاع .
- ش ض م ٧٢ / المديرية - الحفظ .

ثانيا: التهجير القسري شمل ذلك تهجير التركمان من مناطق سكناتهم ومنع تملكهم للعقارات فيها وحرمانهم من مزاوله التجارة والزراعة. وخاصة في العهد الصدامي.

السى - المكتب الخاص بالسوق / الدهوان



م / ترهيل عام / ١٩٩٩ وانها الخطة الخمسية.

نود ان نعلم سياتيكم السوق بترتيب الخطة الخمسية الصادرة من وزارة الداخلية - الشؤون الامنية . والتعديلات اللاحقة بالخطة والضمان بشرحهيل السواطين القوي العرب الى خارج المحافظة . ومن خلال ٣٥ وجهة خلال خمسة اعوام . ابتداءً من ١/١/١٩٩٥ لغاية ١٩٩٩/١٢/٣١ . وطباً ما تم تنفيذها خلال عام ١٩٩٩ بهذا الغرض للتفضل بالعلم . ولكم الامر مع التقدير .



نافع سلمان سطلك
م / الشؤون الداخلية

نسخة الى / -

- شعبة العلاقات الصرية / المحافظة - للعلم والاطمئنان .
- القلم السرى / المحافظة - للعلم .
- الشؤون القانونية / المحافظة - للعلم .
- الناهبير الخاصة - قسم الترحيل / المحافظة - للحفاظ

ثالثاً: القمع الثقافي: منع التعليم باللغة التركمانية، وتقليل دور الإعلام والثقافة التركمانية. وإجبارهم على تصحيح قوميتهم إلى القومية العربية وتعريب أسماء المدن والأحياء التركمانية وإسكان الوافدين العرب في مناطقهم وما شاكل ذلك من ممارسات استهدفت إخماد وجودهم وخاصة في العهد الصدامي (المزمري، 2020:18)، ولم تُضمن حقوقهم الثقافية والإدارية بشكل عادل في الدساتير المتعاقبة؛ مما أدى إلى تقليص دورهم في الحياة العامة. على الرغم من التحسن النسبي بعد 2003، لا تزال التحديات السياسية والأمنية تعيق حصولهم على كامل حقوقهم.

رابعاً: الاضطهاد السياسي: إذ تم إقصاؤهم من المناصب السياسية المهمة وتعرضوا لسياسات تمييزية؛ مما جعلهم بلا تأثير حقيقي في صنع القرار داخل الدولة العراقية. من خلال ضعف التمثيل السياسي: رغم التحسن النسبي بعد 2003، إلا أن التركمان لا يزالون يعانون من ضعف التمثيل في البرلمان والحكومة مقارنةً بحجمهم السكاني، مما يحد من قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم. والصراعات في كركوك والمناطق المتنازع عليها؛ إذ أدى غياب الاستقرار السياسي في كركوك إلى استمرار معاناة التركمان، إذ يتعرضون لضغوط من مختلف الأطراف؛ مما يجعل وضعهم أكثر تعقيداً. فضلاً عن عدم الثقة في الحكومات: بسبب حقبة الاضطهاد والتهميش الطويلة، أصبح لدى التركمان حالة من عدم الثقة تجاه الحكومات العراقية المتعاقبة، مما زاد من عزوفهم عن المشاركة السياسية الفعالة.

• دور الذاكرة الجماعية في تشكيل الهوية التركمانية الحديثة.

تمثل الذاكرة الجماعية حجر الأساس في تكوين الهوية التركمانية، إذ تظهر فيها التجارب التاريخية والثقافية والسياسية التي مر بها التركمان في العراق. وتعد الأحداث التاريخية مثل مجزرة كركوك عام 1959 وسياسات التهجير والتعريب من العوامل التي شكلت وعي التركمان وأسهمت في تعزيز هويتهم. وأن اللغة، والفلكلور، والتقاليد تعد عناصر رئيسة تُنقل عبر الأجيال للحفاظ على الخصوصية الثقافية. إضافةً إلى ذلك، فإن الشخصيات التركمانية المؤثرة أدت دوراً بارزاً في تشكيل الوعي الجماعي وتعزيز الهوية السياسية. وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها التركمان، مثل التغيرات الديموغرافية والعولمة، فإنهم يسعون للحفاظ على تراثهم عبر التعليم والأنشطة الثقافية.

٢٥٠..... وقائع مؤتمر ذاكرة الألم في العراق

وفي هذا السياق يقول الكاتب (أرشد الهرمزي) لم يحدث أن أخضع موضوع ما إلى تعميم شديد مثل ما أخضع له موضوع المواطنين التركمان في العراق، فقد أصرت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى إهمال المواطنين التركمان وحرمانهم من الاشتراك في الحياة العامة، وتعمدت الدساتير المؤقتة والتصريحات الرسمية إلى ذكر العرب والأكراد في العراق فإذا ظهر التناقض في الواقع أو العدد أضافت السلطات الرسمية اصطلاح «والأقليات الأخرى» بتردد واضح. (الهرمزي، 11: 2003)، ويضيف الكاتب نفسه أنه بعد قيام النظام الجمهوري، تفاعل التركمان بنظام جديد يحقق المساواة، وأصدر مثقفوهم صحيفة «البشير» باللغتين العربية والتركمانية، لكنها توقفت بقرار حكومي بعد (26) عددًا بين سبتمبر 1958 ومارس 1959.

• الأسباب التي أدت إلى وقوع مجزرة كركوك 1959 ضد التركمان

مجزرة كركوك التي وقعت في 14 تموز 1959 كانت واحدة من أكثر الأحداث الدامية التي تعرض لها التركمان في العراق. ولم تكن هذه المجزرة وليدة الصدفة، بل جاءت نتيجة لتراكم عوامل سياسية، اجتماعية، وأيديولوجية أسهمت في تأجيج العنف. وفيما يأتي أبرز الأسباب التي أدت إلى وقوع المجزرة: (الهرمزي، 65: 200-85) و(مخلص، 1969: 420) و(ليام وغاريت، 2009: 73) و(العزاوي، 59، 2003-64)

1- الصراع السياسي بعد ثورة 14 تموز 1958: بعد الإطاحة بالنظام الملكي، شهد العراق صراعات حادة بين القوميين العرب، الشيوعيين، والمكونات الأخرى. عانى التركمان من هذا الصراع، إذ اتُّهم بعضهم بمناهضة النظام الجمهوري.

2- تصاعد النزعة القومية في كركوك: مع تنامي نفوذ بعض الحركات بعد 1958، برزت مطالب بضم كركوك لمناطق معينة؛ مما خلق توترًا مع التركمان. وأن غناها بالنفط جعلها محور صراع سياسي واقتصادي.

3- التوترات الأيديولوجية وصراع القوى: كان الحزب الشيوعي العراقي يتمتع بنفوذ قوي، واستهدف الجماعات غير المتماشية مع رؤيته. وميول التركمان القومية أو حيادهم جعلهم هدفًا للعنف من قبل الشيوعيين ومؤيديهم.

4- تحريض الإعلام والدعاية السياسية: لعبت الحملات الإعلامية دورًا في تأجيج الكراهية، إذ صُوّر التركمان كفلول النظام السابق أو مؤيدين لدول أخرى؛ مما جعلهم عرضة للاستهداف.

5- ضعف الدولة وانعدام سيادة القانون: عانت الحكومة من ضعف أمني؛ مما سمح بحدوث المجازر دون محاسبة جادة، وعدم اتخاذ إجراءات رادعة لحماية التركمان.

6- الأهمية الاقتصادية لكركوك ودورها في الصراع على السلطة: أدت الثروة النفطية لكركوك إلى صراع نفوذ، إذ سعت بعض القوى لإضعاف التركمان لضمان السيطرة على موارده

• تداعيات التمييز على الاستقرار الوطني والتعايش المجتمعي.

اعتقال الناشطين ونفيهم في صحف (البشير، كركوك، الآفاق) إضافة إلى العشرات من المحامين والأطباء ورجال الأعمال والموظفين، إذ تم ترحيل بعضهم إلى الألوية الجنوبية وفرض الإقامة الجبرية عليهم واعتقال البعض الآخر في سجون بغداد من قبل الزعيم الركن داود الجنابي وعلى مرأى ومسمع من القائد نفسه وبإشراف حاكم التحقيق بطرس مروكي ورئيس المحكمة عوني يوسف ووكيل مدير الأمن السابق الشيخ رضا الكولاني. ولم يكتف المسؤولون بذلك، بل قاموا بتحريرات واسعة النطاق أملين العثور على أسلحة وعتاد؛ كي يدينوا هذا العنصر بالخيانة، لكن عدالة الله فوق كل شيء والنيات الحسنة تظهر دائما ناصعة أمام الملاء فلم يعثروا على أي نوع من الأسلحة عدا بعض المسدسات وبنادق الصيد (المهرزي، 2003: 73-80).

رابعاً: تحليل الوثائق والشهادات التاريخية

الجدول (1): التركيب اللغوي لسكان لواء كركوك وفقاً لتعداد عام 1957م (عثمان، 2018: 98)

المجموع	لغات أخرى	الكلدو-آشورية	التركيّة	الكرديّة	العربيّة	المنطقة الجغرافية
120.402	6413	1509	45.306	40.047	27.127	مدينة كركوك
268.437	237	96	38.065	147.546	82.493	باقي أنحاء اللواء
388.839	6650	1605	83.371	187.593	109.620	المجموع العام في لواء كركوك

٢٥٢..... وقائع مؤتمر ذاكرة الألم في العراق

يُعتبر هذا الجدول وثيقة تاريخية مهمة في الجدل حول التركيبة الديموغرافية لكركوك، إذ يستخدم في النقاشات حول هوية المدينة وتاريخها؛ إذ يُظهر أن مدينة كركوك نفسها كانت ذات غالبية تركمانية، بينما كان الأكراد أكثر انتشارًا في المناطق الريفية، ويوضح التنوع اللغوي في اللواء، مما يظهر تعدد القوميات فيه.

• شهادات الناجين والمذكرات التاريخية.

رواية مدير شرطة كركوك عن أحداث 14 تموز 1959:

حددت لجنة كركوك موعد المسيرة الاحتفالية في الساعة (6) مساءً، وعند وصولها إلى الجسر القديم، واجهت التظاهرات التركمانية سيارات الجيش، وتدخلت الشرطة، لكن عند دخول المسيرة شارع الاستقلال، شوهد جنود يحملون الحبال. تم توجيههم إلى شارع جانبي بأمر من الشرطة.

عند وصول المسيرة إلى مقهى يتردد عليه التركمان، سُمعت طلقات نارية غير محددة المصدر؛ مما أدى إلى مهاجمة المقهى، وتطور الأمر إلى إطلاق نار من الجنود ورجال المقاومة، نتج عنه مقتل (20) تركمانيًا، سُحلت جثثهم في الشوارع.

بلغت الحصيلة الرسمية (31) قتيلًا (3) أكراد والبقية (تركمان) و(130) جريحًا. أسفرت التحقيقات عن إصدار أحكام بالإعدام على (28) متهمًا. (العامري، 2017:179) و(بطاطو، 1990، 257).

تم تهجير (1835) تركمانيًا من بغداد وكركوك والموصل إلى محافظات جنوبية مثل البصرة والديوانية وبابل وذي قار والساوة والرمادي، بحجة "الطوارئ". تم اعتقال (1455) تركمانيًا خلال المدة نفسها وللسبب نفسه.

خامسًا: نحو مصالحة تاريخية وإنصاف الضحايا

• أهمية الاعتراف الرسمي بالانتهاكات.

وصف الزعيم عبد الكريم قاسم المجازر في خطاب له بأنها آمال فوضوية نابعة من الضغائن والحقد والتعصب الأعمى، وأن هولاء لم يرتكب مثل هذه الأفعال الوحشية ولا الصهاينة فعلوا، وإن مرتكبيها أوغاد وبلا شرف ولا ضمير وأحط من الفاشيين. (الهرمزي، 2020:96)

ويروي القيادي عزيز الشيخ في الحزب الشيوعي أنه لا بد من الانتقال من إدانة الأفعال التي ارتكبت بقوة عبر القول إننا ندين كليا أي انتهاك يرتكب ضد الأبرياء أو حتى إيذاء أو تعذيب الخونة إلى التردد في اتخاذ قرارات قوية بحق المشاركين. (الهرمزي، 2020:97)

وأفاد (شاكر السياب) أنه ثلاثة مطاعن سمعنا الناس يوجهونها إلى الشيوعيين في كل مكان وزمان، وقد كشفتها لنا أشهر الكوابيس التي طغى فيها الشيوعيون العراقيون، وصورتها لنا أيضا مجزرة كركوك التي قتل فيها الشيوعيون الأطفال الصغار ثم ألقوا جثثهم في براميل القمامة. (السياب، 2007: 150)

وفي 31 اذار 2013 قام وفد من الحزب الشيوعي العراقي بزيارة إلى الجبهة التركمانية العراقية في مدينة كركوك، وأبدى الوفد الزائر استعداد الحزب للاعتذار عن مجزرة 14 تموز عام 1959 في كركوك إذا ثبت دورهم في ذلك. (الهرمزي، 2020: 100).

• بؤادر السياسة التصالحية

بدءاً من 22 تشرين الأول 1959، بدأت بؤادر سياسة تصالحية تجاه التركمان. هذه السياسة تضمنت إعادة المهجرين إلى مناطقهم الأصلية وإطلاق سراح المعتقلين، وهو ما تم تنفيذه وفقاً لقرارات رسمية. قرارات عبد الكريم قاسم:

صدرت أربعة قرارات رئيسية لإعادة التركمان إلى مناطقهم الأصلية (كوثر أوغلو، 2015: 333) و (معمار أوغلو، 2019: 373).

أ- أحد القرارات نص على إعادة (1511) تركمانياً إلى مناطقهم الأصلية وإطلاق (1447) مواطنين تركمانياً من السجون.

ب- إعادة جميع الضباط التركمان المتقاعدين إلى الخدمة العسكرية كل بحسب استحقاقه العسكرية مع أقرانه ومنحهم مكافأة مالية قيمة عن مدة تقاعدهم.

ت- تم إصدار تعليمات رئاسية صارمة إلى قيادات الأحزاب التي شاركت في هذه المجزرة من كونه سيواجهون أقصى العقوبات القانونية والإدارية في حال اعتدائهم على بيوت ومصالح التركمان في أي بقعة من أرض العراق.

ث- يحق لتركمان العراق تأسيس المنتديات الثقافية والفنية والفكرية الخاصة بهم في محافظات بغداد والموصل وكركوك.

• آليات العدالة الانتقالية والتعويضات

محاكمة الرؤوس المدبرة والمنفذة لمجزرة كركوك: أحال الحاكم العسكري العام إلى المجلس العراقي العسكري الثاني قضية المتهمين بتدبير وتنفيذ مجزرة كركوك الدامية لمحاكمتهم وفق المادة (80) من قانون العقوبات البغدادي بدلالة المادة (53 و54 و55) وشملت المحاكمات عشرات من الأشخاص الذين أسهموا في حوادث القتل والنهب والسرقة والتخريب والترويع. (الهرمزي، 2020: 310).

أما فيما يخص التعويضات بعد أحداث مجزرة كركوك عام 1959، التي استهدفت المدنيين التركمان، وأسفرت عن مئات الضحايا، لم يتم تقديم تعويضات رسمية للمتضررين أو لعائلات الضحايا. على الرغم من مرور سنوات عديدة على المجزرة، ولا تزال الجراح والآلام حية في قلوب سكان مدينة كركوك. وفي السنوات الأخيرة دعا بعض النواب التركمان الحكومة العراقية والمجتمع الدولي إلى اعتبار المجزرة "إبادة جماعية" بحق التركمان، إلا أنه لا توجد معلومات موثقة حول تقديم تعويضات رسمية للمتضررين أو أسر الضحايا.

إن التركمان في العراق هم أناس يحترمون دوما سيادة القانون وحماية كياناتهم من التصدع والمحافظة على لغتهم وتراثهم القومي والعيش كباقي القوميات في ظل سيادة القانون. وإنما إذ نطالب اليوم بنيل حقوقنا القومية من المسؤول الأول أمام الله والشعب والوطن السيد رئيس الجمهورية، والسيد رئيس الوزراء إنما نأمل من وراء ذلك حسن القبول وترجيح فعل الخير. وإنما لسنا متجاوزين في مطالبنا العادلة حد الرجاء والتمني.

أهم الاستنتاجات:

- 1- تأثرت التركيبة الاجتماعية والسياسية للعراق بعد 1958 بتصاعد النزاعات الأيديولوجية؛ مما أدى إلى اضطهاد بعض المكونات.
- 2- تعرض التركمان لانتهاكات سياسية واجتماعية ممنهجة، تراوحت بين الإقصاء السياسي وأعمال العنف.
- 3- كانت دوافع هذه الجرائم خليطاً من الأيديولوجية القومية والصراعات السياسية الداخلية.
- 4- لا تزال ذاكرة هذه الأحداث تؤثر على التركمان حتى اليوم، ما يظهر الحاجة إلى معالجات سياسية واجتماعية.
- 5- تأثرت التركيبة الاجتماعية والسياسية للعراق بعد 1958 بتصاعد النزاعات الأيديولوجية؛ مما أدى إلى اضطهاد بعض المكونات.
- 6- لم يتم تقديم تعويضات رسمية للمتضررين أو لعائلات الضحايا. رغم مرور سنوات عديدة على المجزرة.
- 7- لم يتم اعتبار المجزرة إبادة جماعية بحق التركمان.
- 8- على الرغم من أن الدساتير العراقية نصّت على الحقوق والمساواة والعدالة في الواجبات والسلطة، إلا أن التركمان لم ينالوا تمثيلاً منصفاً وظلّت حقوقهم مهمّشة في العديد من الحقب.

أهم المقترحات:

- 1- تعزيز البحث الأكاديمي حول التاريخ السياسي للمكونات العراقية لضمان التوثيق العادل للأحداث.
- 2- العمل على تعزيز ثقافة التعايش السلمي من خلال المناهج التعليمية وبرامج التوعية.
- 3- إنشاء لجان وطنية للحوار والمصالحة الوطنية تركز على حقوق المكونات المتضررة.
- 4- تفعيل السياسات الحكومية التي تضمن المساواة والعدالة الاجتماعية لجميع المكونات العراقية.

5- تعويض العوائل المتضررة من التركمان عقب أحداث مجزرة كركوك 1959.

6- إدراج هذه الأحداث ضمن المناهج الدراسية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

1- أحمد، مدينة إيوب (2021)، الحقوق السياسية للأقليات وضمانات ممارستها (العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير، في (القانون العام) نوقشت وأجيزت من، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا قبرص التركية.

2- الأظمي، وليد سعيد 1989، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، مطبعة الدار العربية، بغداد، العراق.

3- الأمم المتحدة (1966)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A2200 (د21-)، نيويورك أمريكا.

4- بطاطو، حنا (1990)، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية (الكتاب الأول)، ترجمة عفيف الباز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت لبنان.

5- تقرير الطبقي إلى الحاكم العسكري العام المرقم ع س / 56 / 363 بتاريخ 14-15 شباط (فبراير) 1959.

6- الجبوري، محمود. (1999)، التركمان في العراق بين الهوية والانتماء، دار الفكر العربي، بغداد، العراق.

7- جمهورية العراق (1963)، قانون العمل رقم (27) لسنة 1963، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الوقائع العراقية، العدد (953) في 30 / 3 / 1963.

8- الحسيني، قصي حبيب (2016)، قراءات في الدساتير العراقية، مكتبة عربية حرة، العراق.

9- الدوري، عبد العزيز (1980). الأقليات في العراق: دراسة تاريخية، مركز دراسات الوحدة العربية.

- 10- رسول، هيو حامد (2013)، الخصائص الشكلية للدستور العراقي الدائم، مطبعة شهاب، بغداد العراق.
- 11- سعدي، طه باقر، عبدالرزاق، سعدي فيضي (1979)، اللغات الحية القديمة، ط4، مكتبة المعارف، بغداد العراق.
- 12- سلوم، سعد (2013). الأقليات في العراق: الذاكرة، الهوية، التحديات، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد العراق.
- 13- السياب، بدر شاكر (2007)، كنت شيوعياً، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا.
- 14- الصفار، علاء، النداوي، عبد الرزاق (2006). التركمان والعراق وكركوك جدلية التداخل والوجود، ط1، مؤسسة المختار بغداد، العراق .
- 15- العامري، عبد الخلق ناصر (2017). البارزاني مصطفى والقضية الكردية في العراق 1931-1975 م، دار الجواهري، بغداد العراق.
- 16- عثمان، خليل فاضل (2018). كركوك، جدل الأرقام والسرديات: مأزق الانتخابات في سياق تحولات ديموغرافية، حالة انتخابات مجلس المحافظة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر.
- 17- العزاوي، دهام محمد (2023)، كركوك العراقية وصراع الهويات الفرعية، الطبعة الأولى، بيروت/ النجف الاشرف، العراق .
- 18- العزاوي، عباس (1964)، تاريخ العراق الحديث، دار النشر العراقية، بغداد، العراق.
- 19- كاظم، صالح جواد (1983)، هل ينبغي منح إجراء الدولة الاتحادية صلاحيات تعاقدية، مجلة القانون المقارنة العدد الخامس، بيروت، العراق .
- 20- كوثرأوغلو، نجات (2015)، صفحات من تاريخ كركوك منذ فجر التاريخ إلى 1958، دار الحكمة، لندن المملكة المتحدة.

٢٥٨..... وقائع مؤتمر ذاكرة الألم في العراق

21- ليام اندرسون وغاريث ستانسفيلد (2009)، أزمة كركوك: السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة عبد الإله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد.

22- المحمداوي، غصون مزهر (2005)، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للمدة 1958 1968 - م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، العراق

23- المختار، أواميد (2006)، الأصول التركو / سومرية للحضارات البشرية، ط1، مؤسسة المختار، بغداد العراق.

24- مخلص، جاسم (1969)، ذكريات ناظم الطبقجلي ومذكرات جاسم مخلص، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.

25- معمار أوغلو، نيازي (2019)، الدور السياسي والفكري والحضاري لتركمان العراق 2500 ق.م - 1968 «دراسة مقارنة»، الجزء الأول، دار أوراق للطباعة والنشر، بغداد العراق.

26- المفرجي، إحسان حميد،. نعمة، كطران زغير، الجدة، رعد ناجي (1989). النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، دار النشر القاهرة، بغداد العراق.

27- نصرت مردان (2004)، «الوجود التركماني في كركوك كنموذج للتأخي الإثني تاريخيا وحاضرا»، مجلة تركمان العراق، العدد 3، أبريل/ نيسان تاريخ الدخول: 23 مارس/ آذار تاريخ الدخول 13 / 3 / 2025، <https://www.turkmen.nl/vol3.html>

28- الهرمزي، حبيب (2020)، مجزرة كركوك تموز 1959، مؤسسة وقف تركمان، استانبول تركيا

29- الهرمزي، أرشد (2003)، التركمان والوطن العربي، مؤسسة وقف كركوك، ط2، كركوك، العراق

30- الورددي، علي (1965). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار الوراق، بغداد العراق.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1-Al- Hirmizi,E (2005) The Turkmen and Iraqi Homeland, İstanbul:Kerkuk Vakfi Turkish language.

2-Anderson, Benedict.(1991), Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, Verso, London UK.

3-Demirci, Nefi (1986), Kerkük /Kerkük'ün Siyasi Tarihi (Kirkuk /The Political History of Kirkuk), Detay Ofset, İstanbul Turkey. In Turkish language.

4-Doğan, S.(2021), The Massacres Commemorated in Iraqi Turkmen Culture and Political Discourse,Gaziantep University Journal of Social Sciences 2021 20(4) 2001-2012

5-Ertugrul, U (2006) Irak Turkleri ve Turkiye, İstanbul: Kerkuk Vakfi, In Turkish language.

Halbwachs, Maurice (1992), On Collective Memory. University of Chicago Press, Chicago USA.

6-Hürmüzlü, Ersat (2003), Türkmenler ve Irak (The Turkmen and Iraq), Kerkük Vakfi, İstanbul Turkey. In Turkish language.

7-Hürmüzlü, Habib (1999) ,Kerkük Katliamı neler Dogurdu (What leaded Kirkuk Massacre), Kardaslık, İstanbul Turkey. In Turkish language.

8-Kayili, A. (2008), The Iraqi Turkmen 1921-2005, İstanbul: Kerkuk Vakfi Yayinlari, In Turkish language

9-Kerkuklu, Mofak Salman (2007),Turkmen of Iraq, Dublin –Ireland- 2007

10- Ricoeur, Paul (2004),Memory, History, Forgetting. Chicago: University of Chicago Press USA.

11-Saatci, S (2017), Tarihten Gunumuze Irak Turkmenleri,: İstanbul: Otuken Nesriyat In Turkish language.

12-Saatçi, Suphi (2003), Tarihten Günümüze Irak Türkmenleri (Iraqi Turkmen from Past to Present), Ötüken Nesriyat, İstanbul Turkey. In Turkish language.

13-Scott, Taylor (2004), Among the ‘Others’: Encounters with the Forgotten Turkmen of Iraq, Esprit de Corps Books, Ontario Canada.

14-Turker, A (2019),“Kerkuk Katliamında Yasadıklarım” Qardashliq Review of Culture Art, Literature and Folklore, 81:1, pp.18-24, In Turkish language

صورة لشهداء مجزرة كركوك 1959 مع اسمائهم (Doğan,2022:2011)



- 1- عطا خير الله. 2- إحسان خير الله. 3- سيد غني النقيب. 4- صلاح الدين أوجي.
- 5- محمد أوجي. 6- جاهد فخر الدين. 7- نور الدين عزيز. 8- زهير عزت.
- 9- عثمان خضر. 10- حسيب علي. 11- أنور عباس. 12- كاظم بكتاش.
- 13- جمعة قنبر. 14- فاتح يونس. 15- عبد الخالق إسماعيل. 16- عبد الله أحمد.
- 17- شاکر زينل. 18- قاسم نبطجي. 19- إبراهيم رمضان. 20- عادل عبد الحميد.
- 21- كمال عبد الصمد. 22- حاج نجم عبد الله. 23- جهاد فؤاد. 24- نهاد فؤاد.
- 25- حاج نجم عبد الله. 26- جهاد فؤاد. 27- نهاد فؤاد. 28- أمل فؤاد.
- 29- علي أحمد نبطجي. 30- صديق رضا صالح.